

بين طرقات «حزب الله» الواصلة لمنطقتي بعلبك وجبيل وبين البحث في جعل بيروت «مدينة آمنة»

عندما يصبح التمدد في الجغرافيا وبالسلاح مناخاً لنمو «الفساد»

«سلاح زرعة» صار المطلوب تعريفه تعريفاً للزرعة»..!

عصابات ومافيات.. وفساد

على أنه، ومن أجل المساهمة في النقاش توصلنا إلى جوابين عن السؤالين المتارين، تقتضي الإشارة إلى أن لحزب الله «صلحة في الأخذ ببعض الحقائق، أهمها حقيقة أن تمدد الجغرافيا - الأمني - العسكري بات مجالاً لإحتماء العديد من الظواهر «السيئة» بهذا التمدد.

أخذنا في الإعتبار المعلومة - الواقعة على خط بعلبك - جبيل، ينبغي القول بدون تردد إن تمدد «حزب الله» مواقع وسلاحاً يشكل تربة خصبة لنمو الفساد حول «حزب الله» وعلى ضفافه وربما تربة لنمو «مصالح فاسدة» عنده.

ثمة عصابات تتلطف بهذا التمدد لتمارس أعمالاً مافيوية. ثمة ميليشيات تستفيد من عنوان «دعم المقاومة» وتأمين مرافقها، لتحقيق مكاسب مالية وغيرها.

وأن يكون ذلك حاصلًا، أي أن تتلطف مافيات وأن يكتفى مهرون ب«المقاومة»، أو أن تنتفخ «علاقة تبادلية» بين المافيات والعصابات من جهة و«المقاومة» من جهة أخرى، فذلك ليس أمراً جديداً في التاريخ. ففي التجارب الفاسدة تطفل في لبنان، أن «مقاومات» انتهى بها الأمر إلى الفساد تطفل في، ومشاركة فيه واستفادة منه، فنخرها الفساد في «أماكن حساسة» منها.

«صلحة «حزب الله»

يكلم آخر، إن لحزب الله، «صلحة في «الحسم» مع هذا الموضوع الذي من شأن استفحاله أن يقيم حالة ميليشياوية مافيوية فاسدة على ضفاف «المقاومة» و«مخططة» بها أحيانا عدة.

لذلك، وعلى افتراض أنه يمكن التمييز بين «سلاح مقاومة» و«سلاح آخر» خصوصاً في مرحلة تبدو «قضية» السلاح غير واضحة، فإن «صلحة «حزب الله» تقتضي بالتخلص من الظواهر السيئة، وذلك بتكثيف الدولة من الأضلاع بأدوارها وفرض الأمن وتفكيك العصابات ونزع «السلاح المتقدم»، أي أن «الدولة» «صلحة لحزب الله» إذ ذلك يمكن لبيروت مثلاً أن تصبح منزوعة السلاح لأن التقدم فيها لا يفيد بل مضر، ويمكن جبيل فعلاً أن تصبح في أيضاً منطقة آمنة في كل المجالات.

فهل من ضرورة للتأكيد بعد كل ذلك أن «مسألة السلاح» تتم «مصادفتها» في كل جوانب الحياة في لبنان وميادينها؟

أي «حاجة» ل«المقاومة»؟

في ضوء هذه المعلومة - الواقعة، تبدو الأسئلة كثيرة. بيد أن ثمة سؤالين رئيسيين «كبيرين».

السؤال الأول «مركب» هو نفسه من مجموعة أسئلة تتفرع من بعضها. ما هي حاجة «المقاومة» إلى مواقع خلفية في عدد من المناطق في الوقت نفسه؟ وما حاجة «المقاومة» إلى مواقع ثابتة أصلاً؟ وأين تقف حاجة «المقاومة» إلى الانتشار والتمدد في العديد من المناطق؟ وهل يمكن أن تكون التمدد حدود أصلاً؟ وهل تشكل هذه الطرق بما هي «طرق تهريب» - للأسلحة أيضاً - في العديد من الحالات خرقاً للقرار ١٧٠١ أم لا؟ وأي حاجات أمنية تترر هكذا انتشاراً؟ الخ..

أما السؤال الثاني فهو الذي: كيف يمكن التمييز - والحالة هذه - بين «سلاح المقاومة» من ناحية و«سلاح فالت» أو «سلاح مافيوي» أو «سلاح أزرع» من ناحية ثانية، وهل يمكن التمييز أصلاً ووفقاً لقي معايير.. وهل تستطيع «المقاومة» أن تستطر على كل شيء فلا يفلت من رقابتها شيء؟

التمييز بين سلاح وسلاح؟

من نافل القول إن الجواب - أو الأجوبة - عن السؤال الأول، من إختصاص طالوة الحوار الوطني التي عليها، أن تبت في «أمد منظور»، بما يسمى الإستراتيجية الدفاعية. أي أن على طالوة الحوار الوطني أن «تلاخط» - ولو إنطلاقاً من المثال المطروح - أن من الصعب «الملاءمة» بين مقاومة «مستقلة» عن الدولة وخارج الدولة وبين الدولة نفسها، وأن من الصعب «التسليم» بأن «مقاومة دفاعية» - إذا أقر بها - مثل هذه الحاجات الدفاعية المتعددة، وأن «التسليم» بذلك يجعل سلطة الدولة على أرضها معرضة للتقلص تدريجياً، وأن هكذا «ثنائية» هي في حساب الدولة ووظائفها السيادية بكل تأكيد.

أما الجواب عن السؤال الثاني، فعلى افتراض أن «حزب الله» وافق على «مبدأ التمييز» بين «سلاح مقاومة» و«سلاح آخر»، فإنه - أي الجواب - ليس «أكثر سهولة» على أن الجواب عن هذا السؤال يبقى ملغياً وادماً أكثر من الجواب عن السؤال الأول. وليس خافياً أن «مناسبة» الإصرار على تحصيل جواب، هي المعلومة - الواقعة المطروحة آنفاً «الحوادث» التي تشير إليها، والأهم أن «المناسبة» هي البحث الدائر تحت عنوان جعل العاصمة بيروت «مدينة آمنة» منزوعة السلاح، في ظل حرص بعض الجهات السياسية على التمييز بين «سلاح مقاومة» وينبغي عدم التعرض له.. في بيروت؛ وبين

تصير الأسعد

معلومة فأسئلة وتحليل فاستنتاج.

أما المعلومة فتقول إن «حزب الله» قام ومنذ بضع سنوات بفتح طرق تصل بين منطقة بعلبك - الهرمل ومنطقة جبيل في الاتجاهين عبر سلسلة جبال لبنان الجنوبية، أي عبر «الحفر» في السلسلة. وهكذا فثمة طريق بين حدث بعلبك وفاريا، وأخرى تمر من بعلبك - عبر السلسلة - إلى أفقا ولاسا وقرقريا وعلماث وحجولا وبشتلدا وكفرسلا باتجاه البحر وجسر الفيدار، وثالثة أنجزت حديثاً بين لاسا وقمهمز، ورابعة يجري العمل عليها لتصل من بعلبك إلى قمهمز من دون المرور بأفقا ولاسا.

طرقات «حزب الله» في جبيل

وتقول المعلومة إن هذه الطرقات في معظمها كانت منجزة قبل حرب تموز ٢٠٠٦ ويعرفها العدو الاسرائيلي وأغار على بعضها.. كي لا تنهم المعلومة بكشف الأسرار اسم العدو. وتضيف أن «ميزبة» «الطريق الرئيسية بعلبك - أفقا - لاسا - قرقريا - علماث - حجولا - بشتلدا - كفرسلا» هي كونها تمر بقرى شيعية أو ذات «أرجحية» شيعية، وإن الربط بين لاسا وقمهمز بطريق متفرعة من الطريق الرئيسية ومستقلة عنها يستهدف الاستحواذ على موقع «يطل» على جرد كفرسوان وفتوح كفرسوان من جهة ويستهدف تأمين طريق فرعية ذات وظيفة أمنية بالدرجة الأولى من جهة أخرى، وإن الطريق قيد الاستكمال بين بعلبك وقمهمز تهدف إلى الوصل المباشر بينهما من دون المرور اضطراراً بأفقا ولاسا.

.. طرق تهريب وحظف

وإذ تلقت مصادر المعلومة إلى جانب يتعلق بكون هذه الطرق تعوق وتعطل أعمال المسح في منطقة جبيل، فإنها - أي المصادر - تركز على أن هذه الطرق تشكلت ممرات لعمليات التهريب على أنواعها، مخدرات ومازوتاً وسيارات مسروقة باتجاه بعلبك - الهرمل، وعلى أن بعضها يمثل طرقاً يُستدرج إليها أو يُسحب إليها من يكون استهدافه مطلوباً، وعلى أن الطريق الفرعية بين لاسا وقمهمز هي التي شهدت مثلاً حادثة حطفت طلاب قبل فترة بغير عيية.

وعند هذا الحد، تستنتج مصادر المعلومة أن طرقاً فتحت بعنوان «حاجات المقاومة»، تحولت مع الوقت إلى مسالك لأعمال تهريب وسرقة.. ولاعتداءات أمنية.